The Palestinian Initiative for the Promotion of **Global Dialogue and Democracy** MIFTAH
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

موازنة المواطن

الإطار المفاهيمي والمنهجية والإعداد

موازنة المواطن

الإطار المفاهيمي والمنهجية والإعداد

Transparency, Evidence & Accountability Program- TEA

الطبعة الأولى 2024
منشورات «مفتاح» 2024
منصة موازنة المواطن /https://citizenbudget.ps

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ

The Palestinian Initiative for the Promotion of **Global Dialogue and Democracy** MIFTAH
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

إعداد: مؤيد عفانة
تدقيق لغوي: قيس رنتاوي

طاقم مفتاح:
لميس الشعيبي – الحنتولي، مديرة برنامج الحكم الصالح
مهدي مناصرة، مسؤول في وحدة السياسات العامة

تم إعداد هذه المادة بالتنسيق مع وزارة المالية - الإدارة العامة للموازنة العامة

المقدمة

انسجاماً مع استراتيجية المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية «مفتاح» الهادفة إلى التأثير على مستوى السياسات العامة والتشريعات بما يضمن حماية الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز إعمال مبادئ الحكم الصالح ومعايير الشفافية الدولية في تقديم الخدمات العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية في رسم السياسات المالية، عملت «مفتاح» على ترسيخ العمل بمعايير الشفافية الدولية من خلال مأسسة العمل لدى مراكز المسؤولية بإعداد موازنة المواطن بشكل سنوي وذلك منذ العام 2015، حيث بدأت «مفتاح» العمل مع فريق إعداد الموازنة لدى وزارة التنمية الاجتماعية على إصدار موازنة المواطن، واستمر العمل والتوسع بالاستهداف لعدد من مراكز المسؤولية، بحيث شملت دائرة الاستهداف 17 مركز مسؤولية حتى نهاية العام 2023. واستمرت في تطوير أدوات العمل ليشمل مجال الرقمنة Digitization في إصدار البيانات المالية والمؤشرات الاجتماعية ذات العلاقة، بحيث أصبحت ترحل جميع البيانات والمعلومات الخاصة بموازنة المواطن لمراكز المسؤولية ضمن المنصة الالكترونية (البوابة) الخاصة بموازنة المواطن Home | موازنة المواطن (citizenbudget.ps).

وتعتبر موازنة المواطن أداة من أدوات شفافية إدارة المال العام ضمن المعايير الدولية وهي وثيقة مبسطة للموازنة العامة، بحيث تلخص السياسات وتوجهات الحكومة للسنة القادمة، معبَّراً عنها بالأرقام الواردة في هذه الموازنة، وتمكّن المواطن من التعرف على كيفية توزيع النفقات والإيرادات المحصلة، وبذلك يستطيع المواطن متابعة الإنفاق الحكومي، والاطلاع على عجز الموازنة ومستوى الدّين العام. وتصدر موازنة المواطن سنوياً بالموازاة مع إصدار الموازنة المقرّة والمعتمدة، التي ينص قانونها على نشرها بشكل عام.

واستنادا إلى المعايير الدولية للموازنات العامة، فإنه من الضروري تعزيز شفافية الموازنة العامة ونشر الوثائق المرتبطة بها من خلال تبني سياسة حكومية توطّن إصدار موازنة المواطن. وعلاوة على كون «موازنة المواطن» إحدى المعايير الدولية لشفافية الموازنات العامة، فإنها تكتسب أهمية خاصة، كونها الجسر ما بين الموازنة العامة بأرقامها وبياناتها المعقدة والمتشعبة، وبين المواطن. كما أنها تعزز النهج التشاركي في إدارة المال العام ما بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.

ولتحقيق منظور أشمل ومنظم لتدخلاتها العملية، عكفت «مفتاح» على تطوير مادة تدريبية لإعداد موازنة المواطن. فإصدار موازنة المواطن يمثل استجابة للمعايير الدولية المعتمدة التي تبنتها دولة فلسطين، وبالتالي فإن عدم تبني سياسة حكومية بإصدار موازنة المواطن يشكّل فجوة في السياسات المالية للحكومة الفلسطينية، والذي له انعكاس سلبي، ويؤثر بالضرورة على حجم التمويل والدعم الخارجي للموازنة العامة.

تهدف مؤسسة «مفتاح» من خلال إعداد المادة التدريبية إلى توفير فهم شامل لموازنة المواطن ودورها الحيوي في إدارة مالية الدولة، مع التركيز على كيفية استخدامها كأداة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تمكين فِرق إعداد موازنة المواطن في مراكز المسؤولية، حيث يتم تقديم نظرة شاملة حول مفهوم موازنة المواطن وتطورها، إضافةً إلى مناقشة أهميتها في السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعرف على تاريخ الموازنة وكيف بدأت كأداة أساسية في ضبط الإيرادات والمصروفات، ثم الانتقال لبحث خصائصها وسماتها الأساسية، بالإضافة إلى دور الموازنة في المحافظة على توازن الإيرادات والمصروفات حيث تُستخدم كأداة قوية لدعم السياسات الاقتصادية وتحقيق أهداف النمو والاستقرار.

كما تساند «مفتاح» من خلال إعداد هذه المادة مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالنظر إلى الأهمية السياسية لموازنة المواطن في تعزيز الرقابة والشفافية في النظم الديمقراطية، وأهميتها الاقتصادية في توجيه السياسات المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمة موازنة المواطن في تعزيز العمل على معيار العدالة الاجتماعية في توزيع الإيرادات والإنفاق الحكومي بشكل يمكّن وصول المواطن للخدمات الأساسية دون تمييز أو مفاضلة.

بالنهاية، نأمل أن يساهم هذا الدليل باستدامة العمل بمعايير الشفافية الدولية للموازنات لدى المؤسسات الحكومية بشكل يضمن تدفق البيانات المالية ونشرها، وتعزيز وصول المواطن والجهات المعنية إليها.

المحتويات

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة: 08

الموازنة العامة في القانون الفلسطيني 09

تطور مفهوم الموازنة العامة 09

خصائص الموازنة العامة 10

دور الموازنة العامة قديماً وحديثاً 10

دور الموازنة العامة في النظرية التقليدية 11

دور الموازنة في المالية الحديثة 11

الأهمية السياسية للموازنة 12

أهمية الموازنة من الناحية الاقتصادية 12

الطبيعة القانونية للموازنة 13

المبادئ الأساسية للموازنة العامة 14

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لموازنة المواطن: 16

مفهوم موازنة المواطن 18

الفرق بين الموازنة العامة وموازنة المواطن 18

لماذا موازنة المواطن 19

أسباب أهمية تبني الحكومة سياسة إعداد موازنة المواطن 20

أهمية إعداد موازنة المواطن للمواطنين 21

موازنة المواطن وارتباطها بالخطط الوطنية والمعايير الدولية 22

موازنة المواطن أداه من أدوات شفافية إدارة المال العام ضمن المعايير الدولية 23

الفصل الثالث: منهجية اعداد موازنة المواطن: 28
خطوات إعداد موازنة المواطن 29
إرشادات عامة في إعداد موازنة المواطن 33
تحديات إعداد موازنة المواطن وحلول مقترحة 34
مكونات المواطن المخصصة لمراكز المسؤولية 37
مؤشرات النوع الاجتماعي في موازنة المواطن 38
مراحل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي 40
مؤشرات استرشادية للنوع الاجتماعي في موازنة المواطن 41
أمثلة على موازنة المواطن 42
مؤشرات الموازنة المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي 44
الموازنة التشاركية نموذج لشفافية الموازنة العامة وأداة من أدوات المساءلة المجتمعية 45

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للموازنة العامة

الموازنة العامة في القانون الفلسطيني

عَرّف قانون الموازنة العامة رقم (7) لعام 1998 الموازنة العامة بأنها برنامجٌ مفصلٌ لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنةٍ ماليةٍ معينة، ويشمل: التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية، والمنح والقروض، والمتحصلات الأُخرى لها، والنفقات والمدفوعات المختلفة.

تطور مفهوم الموازنة

- كانت الأُمم والحضارات القديمة تقوم بجباية الأموال وتنفقها من دون أيّ أُسسٍ أو قواعد في ذلك، كما أنّ مالية الدولة لم تكن منفصلةً عن مالية الملك أو الحاكم، إذ يقوم هذا الأخير بالإنفاق على الدولة كما ينفق على أُسرته. بدأت عملية ضبط الإيرادات، ومن ثم النفقات، في بريطانيا، وظهرت فكرة إعداد موازنة الإيرادات ونفقات الدولة عام 1628، عندما أصبحت هناك ضرورة لاعتماد الإيرادات والمصروفات من ممثلي الشعب والإذن للملك في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة، إلى غاية 1789 بالنسبة لفرنسا.

- إنّ فكرة الموازنة لم تأتِ مرةً واحدة، وإنما تمّ ذلك على مراحل متتالية، وكانت إنجلترا أول دولة استنبطت القواعد والمبادئ التي تقوم عليها فكرة الموازنة الحديثة.

خصائص الموازنة العامة

1. الموازنة برنامج العمل الذي تعتزم الحكومة تنفيذه.
2. الموازنة بيانٌ عما أنجزته الدولة من أعمال، وليست أرقاماً مستخرجةً من دفاتر الحكومة وحساباتها، لكنها برنامج عمل تلتزم الحكومة بتنفيذه، ولهذا فهي تُبنى على دراسات، وتلتزم بحدود القدرة على التنفيذ، إلا أنها، بالرغم من كل ذلك، تعبيرٌ عن برنامج عملٍ يتعلق بالمستقبل.
3. الموازنة برنامجٌ لتحقيق أهداف المجتمع.
4. الموازنة تُعدُّ لمدةٍ آنية؛ لسنةٍ مقبلة، وبالتالي معرفة النفقات التي ستُنفق والإيرادات التي تدخل خلال المدة المذكورة.
5. إقرار الموازنة ينجم عن تقسيم الصلاحيات بين هيئات الدولة، فالحكومة تُحضّر الموازنة وتنفذها، ولكن البرلمان هو الذي يصوت عليها، أي يعطي للحكومة الإجازة بصرف النفقات وجباية الواردات.
6. الموازنة محددة المدة، فهي توضَع لمدةٍ من الزمن، واصطلح معظم الدول على جعلها سنةً ميلادية.

دور الموازنة العامة قديماً وحديثاً

أحدثت التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على مختلف الدول تعديلاتٍ جذريةً وعميقةً في فكرة الموازنة والدور الذي تقوم به في مالية الدولة، وفي ما يتعلق بهذا الدور فإننا نجد مفهومين

- **الأول:** فكر النظرية التقليدية (الإيرادات والنفقات).
- **الثاني:** انتشر مع الواقع المتطور، وهو المفهوم الحديث الذي تأخذ به المالية العامة الحديثة.

دور الموازنة العامة في النظرية التقليدية

كانت النظرية التقليدية في مرحلةٍ من التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول المختلفة تتميز بعدم تدخل الدولة في الحياتين الاقتصادية والاجتماعية إلا في حدودٍ ضئيلة، وذلك تأثراً بمذهب الحرية الفردية الذي ازدهر في ظله نظام الاقتصاد الحر. لهذا، فقد غلب على فكر هذه النظرية نوعٌ من الحيادية الاقتصادية، حيث يُمثَّل هذا الحياد في مجموعةٍ من الآراء التي كانت ترى أن أفضل الموازنات هي أقلها نفقات، وأنّ توازن جانبَي الإيرادات والمصروفات يُعدُّ أمراً حيوياً في الموازنة السنوية.

دور الموازنة في المالية الحديثة

اتسع في المالية الحديثة دور الدولة، وازدادت درجات تدخلها في مختلف أوجه الحياتين الاقتصادية والاجتماعية، فلم يعد هناك مجالٌ للحديث عن حياد الموازنة، بل أصبحت الموازنة أداةً من أدوات السياسة المالية تلجا إليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وهكذا فلم يعد المهم الحفاظ على توازن جانبَي الإيرادات والمصروفات في الموازنة السنوية، بل أصبح ما يستأثر بالاهتمام هو التوازن العام الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد القومي ككل، وليس التوازن المالي والحسابي للموازنة.

الأهمية السياسية للموازنة

للموازنة العامة أهميةٌ كبيرةٌ في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية، لأن إلزام السلطة التنفيذية بالتقدم كل عام إلى المجالس النيابية، لكي يجيز لها نواب الشعب صرف النفقات وتحصيل الإيرادات، يعني إخضاعها للرقابة الدائمة لهذه المجالس، حيث تظهر رقابتها عن طريق تعديل الاعتمادات التي تطلبها، أو رفضها مشروع الموازنة الذي يقدم إليها.

مما سبق يمكن القول إنّ الموازنة العامة تُعدُّ إحدى أدوات المؤسسات السياسية المؤثرة على أموال المجتمع من حيث تنظيم صرفها، من جهة، والمحافظة عليها، من جهةٍ أُخرى، كما تعني الموازنة، أيضاً، السلطة السياسية التي ارتضاها المجتمع لنفسه.

أهمية الموازنة من الناحية الاقتصادية

- لقد أصبحت الموازنة العامة في المالية الحديثة أهمَّ وثيقةٍ اقتصاديةٍ تملكها الدولة، كون الموازنة توفر معلوماتٍ تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستويات: التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد.
- قد تُستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة، كما تُستخدَم أيضاً كوسيلةٍ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- أصبحت الموازنة الأداة الرئيسة للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي، كما تعتبر جزءاً من الخطة المالية وأداةً لتنفيذها.
- تُستخدَم الموازنة العامة كأداةٍ لتحقيق أغراضٍ اجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة من دون مقابل للفئة ذات الدخل المحدود.
- أما النفقات العامة، فبعضها ليست له آثارٌ توزيعيةٌ واضحة، مثل: نفقات خدمات الإدارة. والبعض الآخر قد تكون له آثارٌ توزيعية على الدخل الحقيقي، مثل: النفقات العامة على الخدمات التعليمية والصحية، وذلك عندما تختلف منافعها لدى بعض الأفراد عنها لدى البعض الآخر.

الطبيعة القانونية للموازنة

تأخذ الموازنة العامة الصفة القانونية، فهي من ناحية الشكل تمر بجميع المراحل التي يمر بها القانون، فصدورها من السلطة التشريعية في شكل قانون يكفي كل الكفاية لاعتبارها قانونية، إذ تكتسب الصفة القانونية من القانون الذي يجبرها ويجعلها ملزمة، والموازنة العامة في معظم الدول تقوم السلطة التنفيذية بتحضيرها، ثم تعرضها على السلطة التشريعية لاعتمادها، فإذا وافقت عليها صدر بها قانون يُعرف بقانون الموازنة العامة. أما الموازنة في حدّ ذاتها فتُعَدُّ عملاً إدارياً بالرغم من موافقة السلطة التشريعية عليها، كما أنّ السلطة التنفيذية تمارس اختصاصها في شكل قراراتٍ إدارية.

المبادئ الأساسية للموازنة العامة

يتعين على السلطة التنفيذية، وهي بصدد تحضير الموازنة، أن تضع في اعتبارها عدداً من المبادئ العامة التي تحكم الموازنة وأضحت من البديهيات في علم المالية العامة والاقتصاد الكلي، وتتمثل هذه المبادئ في ما يلي

- **مبدأ السنوية:** ظهر هذا المبدأ نتيجةً لشيوع مبدأ ضرورة الموافقة على فرض الضرائب بصورةٍ دوريةٍ لتغطية النفقات العامة، أي التوقع والإجازة لنفقات الدولة وإيراداتها بصفةٍ دوريةٍ كل اثني عشر شهراً، إذ جرت العادة على اعتبار هذه المدة نموذجيةً لتقدير نفقات الدولة وإيراداتها، وهذا يعني أنّ الموازنة يجب أن تقرَّر باعتمادٍ سنويٍّ من السلطة التشريعية، ويرجع هذا المبدأ إلى اعتباراتٍ سياسيةٍ وماليةٍ عدة، ومن الناحية المالية تُعدُّ فترة السنة مهمة جداً، حيث تتماشى التقديرات مع مستوى النشاط الاقتصادي الذي يتغير من فصلٍ إلى آخر، حيث قد تكون إيرادات دورية وأُخرى موسمية .تختلف بداية السنة المالية ونهايتها باختلاف الدول، في البعض تتطابق السنة المالية مع السنة الميلادية، مثل فلسطين، وفي بعض الأحيان تبدأ في 01 أكتوبر، ومنها ما يعتمد السنة الهجرية، مثل السعودية.

- **مبدأ وحدة الموازنة:** يقتضي الالتزام بهذا المبدأ أن تدرج الحكومة كل الإيرادات والنفقات في وثيقةٍ واحدة، أي أن تكون للدولة موازنة واحدة. وتُعَدُّ وحدة الموازنة نتيجةً طبيعيةً لوحدة الجهاز المركزي للحكومة ووحدة الموارد التي يستعين بها لتأدية مهمته، فالحكومة تمثل وحدةً متكاملةً في الوظائف التي تقوم بها عن طريق أقسامها المختلفة. وترجع أهمية هذا المبدأ إلى أنّه يؤدي إلى عرض الموازنة في أبسط صورةٍ ممكنة، حتى يتسنى لمن يهمه الأمر التعرف، وبسرعة، على كميات النفقات والإيرادات الواردة في

مشروع الموازنة وأنواعهما، كما يسهل مهمة السلطة التشريعية في الاعتماد.

- **مبدأ الشمولية**: يهدف هذا المبدأ إلى تسجيل كل الإيرادات العامة والنفقات العامة في وثيقة الموازنة من دون إجراء أيّ مقاصةٍ بينها، معنى ذلك أن يتم تسجيل كل تقديرٍ بنفقة وكل تقديرٍ بإيرادٍ من دون إجراء أيّ مقاصةٍ بين نفقات أحد المرافق وإيراداته لإظهار صافي القيمة. ويعني الالتزامُ بمبدأ عمومية الموازنة الأخذ بالموازنة الإجمالية، حيث تظهر كافة تقديرات نفقات المرافق وكافة تقديرات إيراداته، وبعبارةٍ أُخرى فإنّ الموازنة العامة يجب أن تشمل جميع أوجه النشاط للحكومة مما كان صغيراً أو كبيراً، ويبرَّر هذا الالتزام لاعتباراتٍ سياسيةٍ ومالية.

- **مبدأ توازن الموازنة:**

  - **المفهوم التقليدي لتوازن الموازنة:** يعني تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها من دون زيادةٍ أو نقصان، وهذا المفهوم كان يطبق على موازنة الدولة نفس المبادئ التي تطبق على موازنة الأفراد والمشروعات الخاصة، وذلك خشية حدوث عجز، وهو ما كان يُعدُّ في المفهوم التقليدي بمثابة خطرٍ رئيس.

  - **المفهوم الحديث لتوازن الموازنة:** أما النظرية الحديثة في المالية العامة، فلم تعد تنظر إلى العجز في الموازنة على أنه خطر، وذلك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية، وإنما تم استبدال فكرة التوازن المحاسبي بفكرةٍ أوسع، هي فكرة التوازن الاقتصادي العام، حتى ولو حدث عجزٌ مؤقتٌ في الموازنة. وهذا الاستبدال هو ما يُطلَق عليه نظرية العجز المنظم.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي لموازنة المواطن

موازنة المواطن

مفهوم موازنة المواطن

هي وثيقةٌ مبسطةٌ للموازنة العامة، بحيث تلخص السياسات وتوجهات الحكومة للسنة المقبلة، معبَّراً عنها بالأرقام الواردة في هذه الموازنة، وتُمكّن المواطن من التعرف على كيفية توزيع النفقات والإيرادات المحصَّلة، وبذلك يستطيع المواطن متابعة الإنفاق الحكومي، والاطلاع على عجز الموازنة ومستوى الديّن العام. وتصدر سنوياً بالموازاة مع إصدار الموازنة المقرّة والمعتمدة، التي يتضمن قانونها نشرها بشكلٍ عام.

توفّر موازنة المواطن بياناتٍ مبسطةً عن: الموازنات المخصصة وأولويات الإنفاق الحكومي، وأهم المشاريع التطويرية، والفئات المستفيدة، وموازناتها المرصودة، إضافةً إلى توزيع الخدمات والمشاريع تبعاً للمناطق الجغرافية، واستجابة الموازنة لقضايا النوع الاجتماعي، وغيرها من التفاصيل المهمّة للمواطن، بعيداً عن التعقيد وكمّ الأرقام والبيانات الفنية.

الفرق بين الموازنة العامة وموازنة المواطن

الموازنة العامة هي برنامجٌ مفصلٌ لنفقات الدولة وإيراداتها لسنةٍ ماليةٍ معينة، ويشمل: التقديرات السنوية لإيراداتها، والمنح، والقروض، والمتحصلات الأُخرى لها، والنفقات، وعجز الموازنة، والمؤشرات الاقتصادية... وغيرها.

وعادةً ما تكون الموازنة العامة معقدة، وتحتوي على كمٍّ من الأرقام والجداول والتفاصيل، وعلى عدد صفحاتٍ كبير، ومن الصعوبة بمكان فهمها بشكلٍ سلسٍ من المواطن العاديّ.

أما موازنة المواطن، فهي وثيقةٌ مبسطةٌ للموازنة العامة (صفحة واحدة أو عدة صفحات)، بحيث تلخص سياسات الحكومة (الوزارة) وتوجهاتها للسنة المقبلة، معبَّراً عنها بالأرقام الواردة، وتُمكّن المواطن من التعرف على كيفية توزيع النفقات والإيرادات.

ويمكن للمواطن العادي فهمها ببساطةٍ ويُسر، لأنها مبنيةٌ على ذلك، ببياناتٍ بسيطةٍ ومنظمة، وبالاستعانة برسوماتٍ وأشكالٍ وصور.

لماذا موازنة المواطن؟

- أحد المعايير الدولية لشفافية الموازنات العامة.
- إنفاذاً للسياسات العامة الواردة في الخطة الوطنية للتنمية 2021-2023.
- استجابةً للاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2021-2023.
- استجابةً لخطة الإصلاح المالي والإداري للحكومة.
- تعزيز مبادئ الحوكمة.
- تعزيز الانفتاح مع المواطنين، ودمجهم في الشأن العام.

أسباب أهمية تبني الحكومة سياسة إعداد موازنة المواطن

- تعزيز شفافية الموازنة العامة، كون «موازنة المواطن» أحد المعايير الدولية الرئيسة لشفافية الموازنة العامة.
- استجابةً للمعايير الدولية المعتمدة في مجال شفافية الموازنات العامة، التي تبنتها دولة فلسطين.
- تعزيز مبادئ الحكم الرشيد.
- استجابةً وتطبيقاً لتوجُّهات الحكومة نحو تعزيز الشفافية والمساءلة، وما ورد في سياساتها العامة، واستراتيجية إدارة المال العام.
- من أجل أن يطلع المواطن «دافع الضرائب» وأكبر ممول للموازنة العامة على حجم الضرائب والرسوم التي تجمعها الحكومة، وأين ستُنفق هذه الأموال «الخدمات»، وإتاحة الفرصة للمواطن ولممثليه لإبداء رأيهم في ذلك.
- أموال الحكومة هي أموال الشعب، وتأتي إيرادات الحكومة من المواطنين من خلال: الضرائب المختلفة، والجمارك بأنواعها، والرسوم المختلفة، أو من استغلال الموارد الطبيعية، أو مساعداتٍ موجهةٍ للشعب.
- مشاركة خطط الحكومة (الوزارة) المختلفة وسياساتها وتوجهاتها في الإنفاق العام مع شريحةٍ واسعةٍ من المواطنين.
- مؤشرٌ إيجابيٌّ للمانحين والممولين على الالتزام بالمعايير الدولية لشفافية الموازنة العامّة.
- إحدى أدوات الترويج والتسويق الاجتماعي لعمل الحكومة وبرامجها.
- تطبيقاً لمقاصد أهداف التنمية المستدامة 2030.
- إنفاذاً للعقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطن.

أهمية إعداد موازنة المواطن للمواطنين

- التعرف على النفقات الحكومية وتوزيعاتها وأولوياتها، بشكلٍ مبسطٍ ومفهوم.
- تَتَبُّع الإنفاق الحكومي عاماً بعد عام.
- التعامل مع الموازنة العامة بشكلٍ مبسط، بعيداً عن التعقيدات الفنية، وبشكلٍ سلسٍ ومألوفٍ للمواطن.
- توسيع باب الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين، من جهة، والمؤسسة الرسمية، من جهة أُخرى، نحو التأثير في السياسات المالية.
- إمكانية المساءلة المجتمعية في ضوء بيانات موازنة المواطن.
- موازنة المواطن بمثابة أداةٍ للتربية المدنية، تعزّز من الشفافية في المجتمع، كما تعزز المواطنة ومبادئ الحكم الرشيد.
- أداةٌ ووسيلةٌ للتدقيق المجتمعي على برامج الحكومة.
- توفير معلومات عن الموازنة العامة عاماً بعد عامٍ بشكلٍ متاح للجميع، وبلغةٍ سهلةٍ، وبطرق نشرٍ متاحة.

موازنة المواطن وارتباطها بالخطط الوطنية والمعايير الدولية

تبنت الحكومة سياسات الشفافية والمساءلة، وضمان الحق في الحصول على المعلومات، وذلك في **الخطة الوطنية للتنمية 2021 – 2023 – السياسات العامة**، ضمن الأولوية الوطنية الخامسة «الحكومة الفعالة والبعيدة عن البيروقراطية»، والتي اشتملت على السياسة الوطنية العاشرة، التي تنص على «تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد»، من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة.
- ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات.[1]

فقد نصت سياسات الحكومة على ما يلي: تقوم الحكومة الشفافة والمنفتحة في أساسها على تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات، وإطلاعهم عليها بموجب القانون.

كما تبنت الحكومة سياسة الشفافية في إدارة المال العام، والالتزام بالمعايير الدولية، وذلك في **الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2021-2023**، التي تضمنت أهدافها الاستراتيجية الهدف الاستراتيجي الثاني الذي نصّ على زيادة الشفافية والمصداقية المتعلقة بعملية إعداد الموازنة العامة وتوثيقها: إدارة المال العام مبنيةٌ على منظومةٍ محاسبيةٍ شفافةٍ، شاملةٍ، ملتزمةٍ بالمعايير الدولية، ومتصلةٍ بنظام رقابةٍ وتدقيقٍ داخليٍّ وخارجيٍّ فعال.[2]

كما أكدت الحكومة في **خطة الإصلاح الإداري والمالي** سياسةً ماليةً أكثر انفتاحاً وشفافيةً من حيث تدفق البيانات والمعلومات المالية اللازمة.

1 مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 – 2023، السياسات العامة 2021-2023، صفحة (64).

2 الاستراتيجية القطاعية لإدارة المال العام 2021-2023، صفحة (28).

موازنة المواطن أداةٌ من أدوات شفافية إدارة المال العام ضمن المعايير الدولية

تضمنت المعايير الدولية لشفافية الموازنات العامة، التي تشرف على متابعتها دولياً «شراكة الموازنات العالمية IBP»، «**ضرورة إعداد موازنة المواطن**» بالتزامن مع إقرار الموازنة العامة للدولة واعتمادها، كمعيارٍ أساسٍ من معايير شفافية الموازنة العامة، إذ تُعد موازنة المواطن إحدى الوثائق الثماني المهمّة، التي تُعَدُّ مؤشراً على شفافية الموازنة العامّة، وهي:

- بلاغ ما قبل الموازنة.
- مقترح الموازنة العامة.
- الموازنة العامة المقرّة.
- **موازنة المواطن.**
- التقارير الدورية الشهرية والربعية.
- التقرير نصف السنوي.
- التقرير السنوي «الحساب الختامي».
- التقرير المدقق.[3]

3 دليل شراكة الموازنات الدولية IBP، 2013. https://internationalbudget.org/

كما نصت معايير **مجموعة الإنفاق العام والمساءلة المالية الدولية PEFA** على إصدار موازنة المواطن في غضون شهرٍ من اعتماد الموازنة العامة.[4]

وقد اعتمدت المعايير نشر الوثائق التالية:

- مقترح الموازنة السنوية.
- الموازنة المقرة.
- تقارير تنفيذ الموازنة خلال السنة.

4 مجموعة الإنفاق العام والمساءلة المالية PEFA، الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية، 2018، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. صفحة (65).

- تقرير تنفيذ الموازنة السنوي.
- التقرير المدقق.
- بيان ما قبل الموازنة.
- تقارير المراجعة الخارجية.
- موازنة المواطن.
- تنبؤات الاقتصاد الكلي.

كما تضمنت **أهداف التنمية المستدامة 2030** الهدف السادس عشر «السلام والعدل والمؤسسات القوية»، ومن مقاصد الهدف: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.[5]

5 أهداف التنمية المستدامة 2030، الهدف السادس عشر https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice

البوابة الإلكترونية الخاصة بموازنة المواطن

https://citizenbudget.ps

الفصل الثالث:

منهجية إعداد موازنة المواطن

خطوات إعداد موازنة المواطن

الخطوة الأُولى: تشكيل فريق العمل الدائم في الوزارة (مركز المسؤولية)

وهو فريقٌ يتكون من مجموعة التخطيط والموازنة في كل وزارة/ مركز مسؤولية، بما يشمل مديري البرامج، ويجب أن تكون لديه صلاحياتٌ وتفويضٌ من الإدارة العليا (وزير، وكيل) بكتابٍ رسميٍّ، وبمهامّ محددة، وصلاحية التواصل مع الإدارات والمديريات كافة، وأن يضم ممثلين عن الإدارة العامة/ دائرة الموازنة، والإدارة العامة/ دائرة التخطيط، وممثلاً عن دائرة العلاقات العامة والإعلام.

مهام فريق العمل:

1. تحديد أهم البيانات الخاصة بموازنة المواطن، من خلال عقد اجتماعاتٍ ولقاءاتٍ مع المواطنين وممثليهم، والجهات ذات الصلة، ومؤسسات المجتمع المدني.
2. جمع البيانات الخاصة بموازنة المواطن.
3. تصفية البيانات وتبويبها، تبعاً لمجموعة محددات، مثل: البرنامج/ النفقات/ المشاريع/ مؤشرات النوع الاجتماعي.
4. إعداد البيانات النهائية المعتمدة لموازنة المواطن، واعتمادها من الإدارة العليا.

5. الإشراف على تصميم موازنة الموطن وطباعتها وفق المعايير.
6. إعداد خطة ترويجٍ ونشرٍ لموازنة المواطن وتنفيذها.
7. استقبال التغذية الراجعة وتقييم الأداء.

الخطوة الثانية: جمع المعلومات اللازمة لموازنة المواطن من خلال فريق إعداد موازنة المواطن

الزمان: شهر تشرين الأول من العام السابق لعام الموازنة.

يتم في هذه المرحلة جمعُ البيانات اللازمة لموازنة المواطن، خاصةً أنّ كافة مراكز المسؤولية تكون قد أتمت عملها، وأنهت الموازنات الخاصة بها، ويوجد تفصيلٌ كاملٌ للبيانات المطلوب جمعها، بحيث يتم إعداد بنكٍ للمعلومات لكَمّ التفاصيل الموجودة، ومن ثم الانتقال إلى الخطوة الثالثة المتمثلة في تصفية البيانات وتبويبها.

الخطوة الثالثة: تصفية البيانات وتبويبها

الزمان: النصف الثاني من شهر تشرين الثاني من العام السابق لعام الموازنة.

يتم في هذه المرحلة تصفية البيانات وتبويبها، تبعاً لمجموعة محددات: القطاع، ومركز المسؤولية، والنوع الاجتماعي، ونوع النفقات وغيرها من القضايا، وتبعاً لأولويات المواطن من بيانات الموازنة العامة، التي تم تحديدها في الخطوة السابقة.

الخطوة الرابعة: إعداد البيانات النهائية المعتمدة لموازنة المواطن، واعتمادها من الإدارة العليا

الزمان: النصف الأول من شهر كانون الأول من العام السابق لعام الموازنة.

ويتم فيها إعداد البيانات النهائية المعتمدة لموازنة المواطن لاعتمادها من الإدارة العليا، في انتظار إقرار الموازنة العامة من المجلس التشريعي، واعتمادها من الرئيس.

الخطوة الخامسة: تصميم موازنة المواطن وطباعتها وترويجها

الزمان: حال اعتماد الموازنة العامة.

فيتم تصميم الموازنة وفق معايير معتمدة، ويكون هناك تفصيلٌ في الفصل الخامس، وطباعتها حال إقرار الموازنة العامة من المجلس التشريعي، واعتمادها من الرئيس، ثم بعد ذلك نشرها ضمن خطةٍ إعلاميةٍ تفصيلية.

ملاحظة: يمكن أن تتأخر الخطوات السابقة حتى إقرار الموازنة العامة، وبخاصة أن هناك نصاً قانونياً في قانون الموازنة العامة يتيح للحكومة اعتماد الموازنة لغاية 3/31 من عام الموازنة.

إرشاداتٌ عامةٌ في إعداد موازنة المواطن

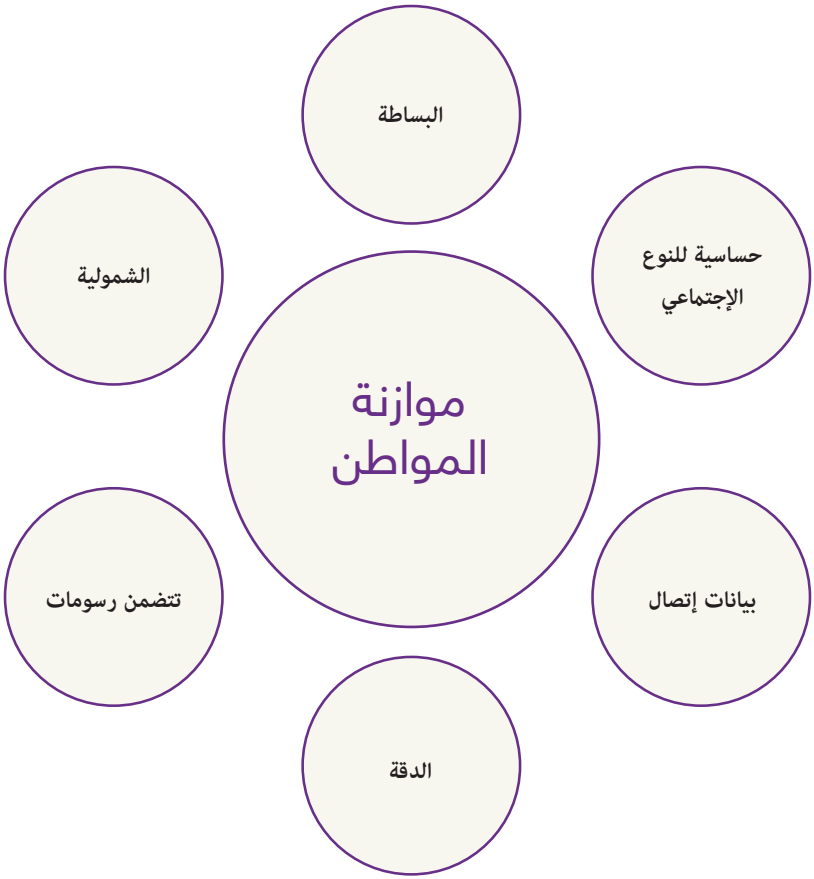

تحديات إعداد موازنة المواطن وحلولٌ مقترحة

أولا: بطء الإجراءات والتعاون من الجهات ذات الصلة في الوزارة

في هذه الحالة، يمكن أن يكون هناك بطءٌ في إجراءات العمل والتعاون من الجهات ذات الصلة لأسبابٍ عدة، منها أن إعداد موازنة المواطن يشكل عبئاً إضافياً على الموظفين، أو لعدم قناعة الموظفين بالفكرة.
ويمكن التعامل مع هذا التحدي من خلال تبني الإدارة العليا لموازنة المواطن، ومأسستها في الوزارة، بحيث تصبح جزءاً من مهام العمل للموظفين، إضافةً إلى شرح فكرتها وتبسيطها أمام الموظفين.

ثانياً: إعطاء الأولوية للمعلومات التي يجب تضمينها

من بين التحديات والمعيقات إعطاء الأولوية للمعلومات التي سيتم تضمينها في موازنة المواطن، فمن الممكن أن تشمل الموازنة العامّة مئات الصفحات وآلاف الأرقام وبرامجَ متعددةً وأهدافاً ومخرجاتٍ وتفاصيلَ كثيرة

يتم التعامل مع هذا التحدي من خلال التحديد الدقيق للبيانات المعتمدة واللازمة لموازنة المواطن، وهنا تبرز ضرورة أن يتم التركيز على النوعية، وليس الكمّ، ومدى الحاجة لتلك البيانات بالنسبة للمواطن. ويمكن الاستفادة من ورش العمل مع مجالس التخطيط المشترك والمواطنين وممثليهم في تحديد أهم البيانات وأكثرها أولويةً لموازنة المواطن.

ثالثاً: صعوبة ترجمة البيانات المعقدة إلى معلوماتٍ يسهُل الوصول إليها

يُعدُّ تعقيد البيانات، وبخاصة الأرقام والمصطلحات الواردة في الموازنة العامة، وصعوبة ترجمتها إلى معلوماتٍ بسيطةٍ يسهل الوصول إليها، من التحديات المهمَّة التي تواجه إعداد موازنة المواطن، وبخاصة أن الأرقام والبيانات المالية جافةٌ بطبيعتها، وغيرُ مستساغةٍ من جمهور المواطنين.

ويتم التعامل مع هذا التحدي من خلال إكساب فريق إعداد موازنة المواطن مهاراتٍ وخبراتٍ في التعامل مع الأرقام والمصطلحات، وتفكيك تعقيدهما، وعرضهما بصورةٍ مبسطةٍ وسلسة، والتعبير عن المعلومات بلغةٍ يمكن أن يفهمها أصدقاؤهم وجيرانهم وأُسرهم، وليس مجرد زملائهم المهنيين، وهنا يمكن الاستعانة بالصور والرسومات البيانية والخرائط.

رابعاً: نقص الخبرة لدى أعضاء الفريق

وهذا التحدي يكمن في نقص خبرة فريق إعداد موازنة المواطن، وبخاصة أنه فريقٌ غير متجانس، ويمكن أن يكون من إداراتٍ عدة، وبخلفياتٍ علميةٍ متنوعة.

ويتم التعامل مع هذا التحدي من خلال دوراتٍ تدريبيةٍ متخصصةٍ في مجال إعداد موازنة المواطن، وتدريبٍ عمليٍّ لمتابعة الإعداد الفعلي، وتوفير الدليل الإرشادي لإعداد موازنة المواطن، الذي سيشكل مرجعاً متكاملاً للفريق.

خامساً: التأخُّر في إقرار الموازنة العامة

من بين التحديات التي تواجه إعداد الموازنة العامة التأخُّر في إقرار الموازنة العامة، فتبعاً للظروف المعيارية يجب أن يتم إقرارها قبل بداية عام الموازنة، ولكن المادة رقم (4) من قانون الموازنة العامة رقم (7) للعام 1998، الساري المفعول في فلسطين، تتيح إقرار الموازنة لغاية 3/31 من عام الموازنة إذا تعذَّر إقرارها قبل بداية العام.

في هذه الحالة، يتم إعداد البيانات المطلوبة لموازنة المواطن، وتصفيتها وتبويبها، وعدم طباعتها أو نشرها لغاية إقرار الموازنة العامة واعتمادها، إذ تتم مراجعة البيانات والأرقام وتعديلها إن لزم الأمر، ومن ثم النشر، فتبعاً للمعايير الدولية لشفافية الموازنات العامة لا تصدر موازنة المواطن إلا بعد إقرار الموازنة العامة.

مكوّنات موازنة المواطن المخصصة لمراكز المسؤولية

- **رؤية الوزارة ورسالتها:** وهما رؤية الوزارة ورسالتها الواردتان في خطتها الاستراتيجية، وفي كتاب الموازنة العامة.
- **الأهداف الاستراتيجية:** هي الأهداف الاستراتيجية المعتمدة للوزارة.
- **الموازنة المعتمدة، مع تفصيلات بنودها:** هي الموازنة المعتمدة في قانون الموازنة العامة والخاصة بالوزارة، مع تفصيلاتها وتوزيعها على البنود الرئيسة (رواتب وأجور، مساهمات اجتماعية، نفقات تشغيلية، نفقات تحويلية، نفقات رأسمالية، نفقات تطويرية).
- **البرامج المعتمدة وموازنة كل برنامج:** هي البرامج الرئيسة المعتمدة في الخطة الاستراتيجية للوزارة وفي كتاب الموازنة العامة، مع الموازنة التفصيلية لكل برنامج، وتوزيع تلك الموازنة ونسبتها.
- **المشاريع التطويرية وموازناتها وتوزيعها حسب المنطقة الجغرافية:** تشمل توزيع الموازنة التطويرية حسب المنطقة الجغرافية مع المبالغ المرصودة ونِسَبها.
- **الموازنة الخاصة بالفئات والمناطق المهمشة والمستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي:** تشمل تفاصيلَ عن مدى استجابة الموازنة لقضايا النوع الاجتماعي، التي تشمل الفئات والمناطق المهمشة، مع الموازنات المخصصة.
- **بيانات إحصائية:** وتشمل عدد العاملين في الوزارة مع توزيعهم تبعاً لعدة متغيرات ديمغرافية، مثل: «الجنس، طبيعة العمل، المنطقة الجغرافية، الموقع الإشرافي»، وأعداد المديريات وغيرها.
- **أهم الخدمات التي تقدمها الوزارة:** وتشمل توزيع الخدمات تبعاً للفئة المستفيدة.
- **مسرد المصطلحات:** يشمل مسرداً شاملاً لكافة المصطلحات الواردة في موازنة المواطن.

- **معلومات الاتصال بالوزارة (معلومات تقليدية وتفاعلية):** تشمل معلوماتٍ تفصيليةً للاتصال بالوزارة لتقديم الشكاوى أو الاستفسار، وتشمل معلوماتٍ تقليديةً (العنوان، الهاتف، الفاكس)، أو حديثة (البريد الإلكتروني، الصفحة الإلكترونية، مواقع التواصل الاجتماعي).

«مؤشرات النوع الاجتماعي في موازنة المواطن»

تُعَدُّ **الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي** أداة تخطيطٍ ماليٍّ ذات أبعادٍ اقتصاديةٍ واجتماعية، تساعد الحكومة في إدماج منظور النوع الاجتماعي عند إعداد الموازنة العامة وتنفيذها، وذلك بهدف التأكد من تخصيص الموارد المالية المتاحة بطريقةٍ عادلةٍ وهادفةٍ إلى إلغاء التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي في أسلوب تقديم الخدمات الحكومية، وبما يلبي الاحتياجات المحددة لكلٍّ من النساء والرجال، البنات والأولاد، الفئات المهمشة في المجتمع المعنيّ.

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي هي تلك الموازنة الحكومية التي تصاغ استناداً إلى تقدير الاختلاف في الأدوار والاحتياجات للنساء والرجال في المجتمع، ولباقي الفئات التي تعاني من تهميش. وتهدف هذه الموازنات إلى تجسيد احتياجات الفئات المهمشة كافةً خلال جميع مراحل عملية وضع السياسات، بما في ذلك العمليات المتبعة أثناء التخطيط لإعداد الموازنة والإقرار والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

وبمعنى آخر، فإن **الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي** هي أداةٌ ماليةٌ ذات أبعادٍ اقتصاديةٍ واجتماعية، تهدف إلى إعادة هيكلة النفقات والإيرادات، وتخصيص الموارد المالية المتاحة، بما يعزز العدالة الاجتماعية.

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي هي تلك الموازنة الحكومية التي تصاغ استناداً إلى تقدير الاختلاف في الأدوار والاحتياجات للنساء والرجال في المجتمع، وباقي الفئات التي تعاني من تهميش. وتهدف هذه الموازنات إلى تجسيد احتياجات الفئات المهمشة كافةً خلال جميع مراحل عملية وضع السياسات، بما في ذلك العمليات المتبعة أثناء التخطيط لإعداد الموازنة والإقرار، والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

وبشكلٍ أوسع، تعني: بناء هيكل الموازنة بشكلٍ يضمن تكافؤ الفرص والعدالة بين مختلف فئات المجتمع وأفراده، رجالاً ونساءً ومن ذوي الإعاقة، والمناطق المهمشة، وذلك من خلال إعادة جدولة الأولويات على صعيد الموازنات من أجل المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

مراحل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

- **المرحلة الأُولى:** تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي لتحديد أثر التباين في الموازنة على النساء والرجال، وباقي الفئات التي تعاني من تهميش.
- **المرحلة الثانية:** إعادة صياغة السياسات وتوزيع الموارد لتحقيق النتائج المطلوبة في عدالة النوع الاجتماعي.
- **المرحلة الثالثة:** العمل بشكلٍ منهجيٍّ لتضمين النوع الاجتماعي في عمليات الموازنة كافة.

النوع الاجتماعي لا يعني النساء والرجال في حالة مناصفة، أي أن يكون 50% رجالاً، و50% نساء، بل إن المفهوم يتعدى ذلك إلى الجغرافيا والطبقة والإعاقة.. إلخ، وكلٌّ حسب حاجته، التي تتفاوت فيها النسب من مكانٍ إلى آخر، وحسب طبيعة المشكلة واحتياجات الحل.

فالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي هي تلك الموازنة الحكومية التي تصاغ استناداً إلى تقدير الاختلاف في الأدوار والاحتياجات للنساء والرجال في المجتمع. وتهدف هذه الموازنات إلى تجسيد احتياجات كافة الفئات المهمشة خلال جميع مراحل عملية وضع السياسات، بما في ذلك العمليات المتبعة أثناء التخطيط لإعداد الموازنة والإقرار والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

وبمعنى آخر، فإن الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي هي أداةٌ ماليةٌ ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، تهدف إلى إعادة هيكلة النفقات والإيرادات، وتخصيص الموارد المالية المتاحة، بما يعزز العدالة الاجتماعية.

مؤشراتٌ استرشاديةٌ للنوع الاجتماعي في موازنة المواطن

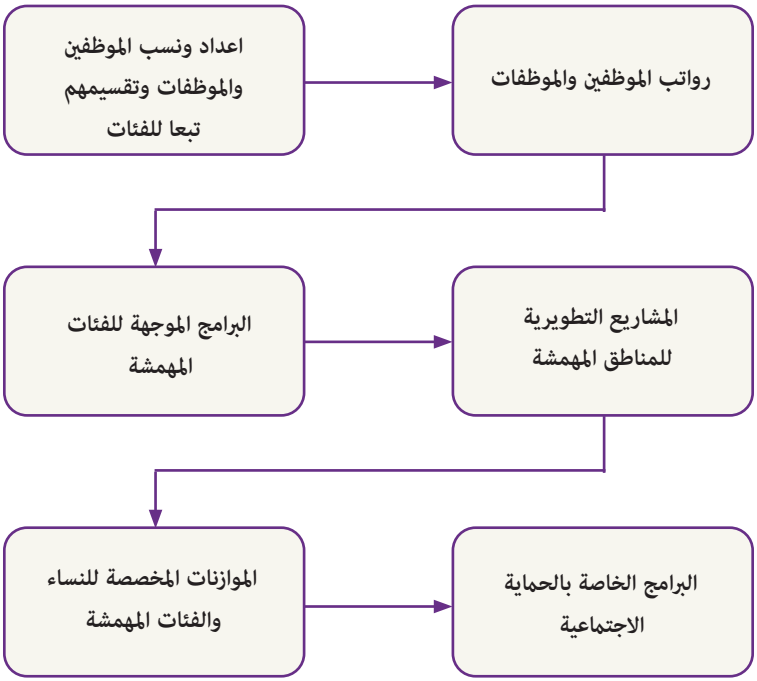

أمثلة على موازنة المواطن

موازنة المواطن/ة
لوزارة الصحة 2023

الرؤية:

نظام صحي شامل متكامل يساهم في تحسين جودة الخدمات الصحية وتعزيز مستدام للوضع الصحي

الأهداف الاستراتيجية:

1. ضمان توفير خدمات صحية شاملة لجميع المواطنين والعمل على توطين الخدمات الصحية في فلسطين.
2. تعزيز برامج إدارة الأمراض غير السارية والرعاية الصحية الوقائية والوعي الصحي المجتمعي.
3. مأسسة نظم الجودة في جميع نواحي تقديم الخدمة الصحية.
4. توفير موارد بشرية صحية كافية وكفؤة ومؤهلة.
5. تعزيز الحوكمة الصحية بما في ذلك التنمية المؤسساتية وتعزيز القوانين والتشريعات والتنسيق عبر القطاعات والتكامل ما بين مقدمي الخدمات وتعزيز التمويل الصحي والحماية المالية للمواطن من التكاليف الصحية.

برامج وزارة الصحة:

- خدمات رعاية صحية أولية وصحة عامة مستدامة ذات جودة عالية وتعزيز أنماط الحياة الصحية.
- خدمات رعاية صحية ثانية وثالثية مستدامة ذات جوده عالية.
- البرنامج الإداري والحوكمة الصحية.

بلغت موازنة وزارة الصحة للعام 2023، مبلغ (2,541,648,819) شيكل، أي ما نسبته حوالي (14.5%) من إجمالي النفقات العامة للموازنة العامة 2023، موزعة على النحو التالي:

مؤشرات الموازنة المستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي

المؤشر الأول: برنامج المساعدات النقدية CTP

- عدد الأسر المستفيدة (125,000) أسرة.
- الموازنة المقدرة (490) مليون شيكل، تساهم الحكومة بنسبة 55% والاتحاد الأوروبي بنسبة 45%
- توزيع الموازنة تبعا للمنطقة الجغرافية:
  قطاع غزة (77%)
  الضفة الغربية والقدس (23%)
- توزيع المستفيدين تبعا للجنس:
  ذكور (58%) إناث (42%)
- عدد الأسر التي ترأسها نساء (52,500) أسرة

المؤشر الثاني: دعم المناطق المصنفة (ج):

تم تخصيص موازنة قدرها (136) مليون شيكل، لدعم مشاريع تطويرية في المناطق المصنفة (ج)

المؤشر الثالث: تمكين الشباب:

تم تخصيص موازنة قدرها (105) مليون شيكل، لمشاريع تمكين الشباب.

المؤشر الرابع: دعم النوع الاجتماعي وتمكين المرأة:

تم تخصيص موازنة قدرها (13.6) مليون شيكل، لمشاريع دعم النوع الاجتماعي وتمكين المرأة.

المؤشر الخامس: مشاريع الحماية الاجتماعية:

تم تخصيص موازنة قدرها (98) مليون شيكل، لدعم مشاريع الحماية الاجتماعية والحد من الفقر.

المؤشر السادس: مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة لمواجهة جائحة كورونا:

تم البدء بالمشروع عام 2020 ولغاية عام 2024، بقيمة إجمالية حوالي (134) مليون شيكل موزعة على مكونين:

- تحويلات نقدية للمستفيدين من برنامج المساعدات النقدية.
- المال مقابل العمل، من خلال توفير فرص عمل مؤقتة لمدة (6) أشهر، يستفيد منها (3,940) شخصاً، منهم 50% نساء، و(20%) من المستفيدين من برنامج المساعدات النقدية، والنسبة المتبقية من الفئات الضعيفة والمهمشة.

الموازنة التشاركية نموذجٌ لشفافية الموازنة العامة وأداةٌ من أدوات المساءلة المجتمعية

الموازنة التشاركية: عملية يستطيع فيها المواطنون المشاركة في تطوير الموازنة العامة أو الموازنات القطاعية، من خلال أدواتٍ مختلفة، وبالاعتماد على الأُسلوب المتبع، وتكون لدى المواطنين الفرصة لتحديد أولويات مشاريع الإنفاق العام ومناقشتها ووضعها. ويلعب المواطنون دوراً مهماً في التدقيق والمتابعة والمراقبة للعملية ونتائجها.

الموازنة التشاركية: جاءت كممارسةٍ ابتكاريةٍ للإدارة الحضارية مع إمكاناتٍ متميزةٍ لتحفيز مبادئ الحكم الرشيد، فهي تعمل على:

1. تحسين مستوى الشفافية في نفقات الحكومة.
2. تحفيز المواطنين على الانخراط في صناعة قرارات الموارد العامة.
3. المساعدة في زيادة الإيرادات العامة.
4. إعادة توجيه استثمارات الدولة بغرض توفير البنية التحتية الأساسية للتجمعات الفقيرة.
5. تعزيز الشبكات الاجتماعية، وتقريب الاختلافات بين القادة المنتخَبين وجماعات المجتمع المدني.

وهنا لا تنحصر مشاركة المواطنين في الانتخابات، بل تتجاوز ذلك باتخاذ قراراتٍ تتعلق بأولوية الإنفاق والرقابة على الإدارة الحكومية، فالموازنة التشاركية تربط الديمقراطية المباشرة بالديمقراطية التمثيلية. ويمكن

تعريفها بأنها عبارةٌ عن آليةٍ تسمح للمواطنين في منطقةٍ معينةٍ (حي، منطقة حكم محلي أو منطقة تطوير) بالمشاركة في تخصيص جزءٍ من الموارد المالية المتاحة. وتهدف الموازنة التشاركية إلى زيادة الشفافية، والمساءلة، والفهم، والاحتواء الاجتماعي في شؤون الحكومة. وتطبَّق الموازنة التشاركية على مجموعةٍ مختلفةٍ من بنود الموازنة العامة وبرامجها، ويتم تطوير العملية الفعلية لها لتناسب الظروف المحلية.

متطلبات تطبيق الموازنات التشاركية

- سياسة واضحة من الحكومة- وزارة المالية.
- وجود مؤسسات مجتمع مدني واهتمامها المستدام في الموازنة.
- تعريفٌ واضحٌ لقواعد العملية التشاركية التي تشمل:
  3-1. المبالغ المالية الخاضعة للمناقشة.
  3-2. المراحل الزمنية للموازنة.
  3-3. قواعد صناعة القرار (في حالات الاتفاق، عدم الاتفاق).
- خطة بناء القدرات للمواطنين وأصحاب العلاقة في مجال الموازنات بشكلٍ عام، والتشاركية بشكلٍ خاص.
- نشرٌ للمعرفة من خلال الوسائل المختلفة.
- تحديد حاجات المجتمع، وترتيب أولوياته على أُسسٍ ومعايير فنية، ما يُسهم في عدالة توزيع الموارد.

عناصر نجاح الموازنة التشاركية

- المشاركة الواسعة: المواطنون وممثلوهم باستطاعتهم المشاركة، بغض النظر عن مواقعهم الاجتماعية والاقتصادية.
- شفافية الموازنة في مجالي الإيرادات والنفقات.
- مرنة بشكلٍ كافٍ لإتاحة استمرارية التقييم والتصحيح.
- التركيز على النوع الاجتماعي: مشاركةٌ متساويةٌ للرجال والنساء في العملية، ولكافة الفئات المهمشة.
- التركيز على التعدد الثقافي والعرقي: من المهم محاربة التمييز والعنصرية في جميع الأنشطة لتأمين قوة المشاركة وقوة صناعة القرار.

فوائد الموازنة التشاركية:

الحكومة:

- تهيئة نحو إدارة عامة حديثة مبنية على الاحتياجات.
- الاستفادة من معرفة وخبرة المواطنين المحلية في وضع أولويات الموازنة.
- وضع أولويات جماعية وإدارة مشتركة للموارد.
- توفير في الموارد، واستثمار إمكانيات المجتمع المحلي.
- تحسين الخدمات الأساسية وفقاً لاحتياجات المواطنين الأكثر إلحاحا.
- تطوير توقعات واقعية للمواطنين إزاء الحكومة حيث يتم فهم المعيقات المالية بطريقة أفضل.
- بناء ثقة بين الحكومة والمواطنين.

المواطنين:

- زيادة مستوى المعلومات لدى المواطنين وفهمهم للتخطيط العام والموازنة.
- تلبية أولويات المواطنين.
- تضمين المجموعات المهمشة في صنع القرار وتعزيز التلاحم الاجتماعي.
- خلق ثقافة ديمقراطية داخل المجتمع المحلي.
- تشجيع مشاركة المواطن في عملية صنع القرار وفي توزيع المال العام والاشراف على استخدامه والمساءلة الاجتماعية.
- تعزيز شفافية الإدارة العامة والكفاءة والنزاهة في الانفاق العام.

ملاحظة هامة: تم اعداد هذه المادة بناء على المادة المعتمدة بمنهجية اعداد موازنة المواطن عالميا من خلال شراكة الموازنات العالمية IBP [6] .

6 الموقع الالكتروني لشراكة الموازنات الدولية https://internationalbudget.org/